أخبار الخليج

العدد (١٧٠٢١) - السنة التاسعة والأربعون - الثلاثاء ٢٦ ربيع الآخر ١٤٤٦هـ - ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٤م

البريكس وصندوق النقد.. واتجاهات متباينة لمستقبل النظام المالي العالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

شهدت الساحة الدولية حدثين مهمين يعكسان التباين الجيوسياسي بين كتلتين عالميتين. ففي «واشنطن»، انعقدت الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في ٢١ أكتوبر، والتي تركز على معالجة قضايا الديون العالمية والاستقرار الاقتصادي. بينما بدأت في «قازان» الروسية قمة مجموعة «البريكس» بعد يوم واحد، والتي تسعى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين دولها وتحدي الهيمنة الغربية على النظام المالي الدولي.

وفي مجلة «فورين بوليسي»، وصف «كيث جونسون» قمة «البريكس، بأنها «مجموعة متباينة من البلدان»، التي «حولت نفسها إلى قوى ثورية عالمية»، حيث لا تقتصر أجندة مؤسسيها (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا)، على إضفاء الطابع الرسمي على دمج الإمارات، ومصر، وإثيوبيا، وإيران كأعضاء جدد، بل أيضًا الاستمرار في «التوصل إلى بدائل قابلة للتطبيق للهيمنة الاقتصادية الغربية». وعلى النقيض من تزايد عدد أعضائها ورسالتها الموحدة لتحدي هيمنة الغرب؛ أوضح «فيليب إنمان»، من صحيفة «الجارديان»، كيف تركز مناقشات «صندوق النقد والبنك الدوليين» على ضرورة خفض الديون، بما في ذلك لوم الاقتصادات الغربية الكبرى للسماح ببلوغ ديونها العامة ١٠٠٪ من الدخل الوطني السنوي.

وفي تقييمها للأحداث، أشارت صحيفة «فايننشال تايمز»، إلى أن توقيتات وأجندات التجمعين تسلط الضوء على «ضعف السلطة العالمية» لصندوق النقد والبنك الدوليين، حيث يتجه مركز الثقل الاقتصادي، بعيدًا عن الولايات المتحدة وأوروبا، نحو الصين والهند، على الرغم من تأكيد «جونسون»، أن «السؤال الأهم» للقمة السادسة عشرة للبريكس، لا يزال قائما حول قدرتها على تشكيل بديل فعلي للنظام الدولي الغربي، خاصة مع تنوع أهداف أعضائها.

وتشير التقارير الغربية، إلى أن المجموعة تعكس نوايا الدول خارج المؤسسة الاقتصادية الغربية بعدم اتباع المطالب الجيوسياسية للولايات المتحدة وأوروبا. ويضيف «كريس ويفر»، من شركة «ماكرو أدفايزوري»، أن لها رسالة أخرى تتمحور حول أن «محاولات عزل روسيا قد فشلت، وأنها تقاوم العقوبات ضدها. ومن ثمّ، تتمثل أهدافها في تقليص الاعتماد المستمر لاقتصاداتها على المؤسسات المالية الغربية، بما في ذلك نظام المدفوعات الدولي «سويفت»، وسيادة الدولار الأمريكي في التجارة الدولية. وأضاف «ويفر»، أنه بما أن العديد من المشاكل التي تواجهها «مرتبطة بالتجارة والمدفوعات عبر الحدود»؛ فإنها تسعى إلى تشجيع «إنشاء آلية تجارية بديلة، ونظام تسوية عبر الحدود، لا يشمل الدولار، أو اليورو، أو أي من عملات مجموعة السبع»، وذلك للتهرب من العقوبات الغربية.

وكما ذكرت «أسلي أيدنتاسباس»، من مؤسسة «بروكينجز»، فإن «الصين» باتت تمتلك بديلاً لنظام الدفع «سويفت»، بينما تعيد دول، مثل «البرازيل»، هيكلة احتياطياتها نحو الذهب. ومع «شيوع مبادلات العملات، مقابل صفقات الطاقة» أيضًا؛ فإن مثل هذه التدابير تعكس الخطوات المطروحة نحو «استقلال مالي أكبر عن الغرب».

ومع ذلك، يبقى السؤال حول مدى قدرة البريكس على اتخاذ مواقف سياسية صلبة، «قائمًا»، خاصة مع تنوع أجندات الأعضاء الجدد، حيث تضم حوالي ٤٥٪ من سكان العالم، و٢٨٪ من الاقتصاد العالمي، واقتصاداتها الجماعية ٢٨,٦ تريليون دولار؛ مما يجعل التنسيق بينها تحديًا مطروحا.

وأشار «جونسون»، إلى أن هذه «المجموعة المتنوعة»، تضم دولاً ذات خلفيات وأيديولوجيات متباينة، مثل «قوة عظمى ماركسية-لينينية»، بجانب «أكبر ديمقراطية في العالم»، بالإضافة إلى دول «تحت المظلة الأمنية الأمريكية»، وأخرى تواجه عقوبات اقتصادية مشددة من واشنطن وحلفائها. ورغم هذه التباينات، فإن إنشاء «بنك التنمية الجديد»، عام ٢٠١٥، سمح لأعضائها «بنسج روابط غير واضحة، لكنها حيوية»، من خلال اجتماعات دورية متوسطة المستوى؛ ما أدى إلى تعزيز التعاون التجاري والاستثماري والدبلوماسي. ومع ذلك، يشير «جيم أونيل»، من مصرف «جولدمان ساكس»، إلى أن تحقيق التوافق حول القضايا الجيوسياسية والاقتصادية الرئيسية، لا يزال «تحدياً مستمراً»، خاصة بين الصين والهند.

وفي الوقت الحالي، يشير المراقبون إلى أن «البريكس»، تُظهر أهمية متزايدة في الساحة الاقتصادية العالمية، مع وجود عدد من المرشحين المحتملين للانضمام إليها. وأشار «روبرت غرين»، من مؤسسة «كارنيجي للسلام الدولي»، إلى أنه «من السهل» على الأعضاء الشكوى من «هيمنة الاقتصادات الغربية»، لكن من «الصعب تصور» وضع حلول قابلة للتحقيق. وأوضح «جونسون»، أنها تُعتبر «خليطًا غير متماسك» من الأنظمة السياسية والاقتصادية؛ ما يجعل تقدير الاستياء من هيمنة الغرب صعبًا.

بالإضافة إلى ذلك، يرى «جيفري فيلتمن»، من «معهد بروكينغز»، أن قمة ٢٠٢٤، «تركز أكثر على شكل المواجهة وليس جوهرها»، حيث تكتفي «بالتظاهر»، بدلاً من إظهار قدرتها الحقيقية على تحدي القيادة الاقتصادية الدولية للغرب. ومع ذلك، ورغم أن «أيدنتاسباس»، اتفقت على أن البريكس ليست «كتلة متماسكة»، إلا أنها أكدت أن لديها «رسالة قوية» تتعلق برغبتها في نظام عالمي بديل، وهي الرسالة التي تحظى بقبول لدى الدول النامية؛ خاصة أنها «تأتي من اقتصادات كبيرة».

وفيما يتعلق باجتماعات «صندوق النقد والبنك الدوليين»، فقد وثق «المجلس الأطلسي»، كيف يسيطر على أجندتهما «تنسيق السياسات لضمان استقرار الاقتصاد العالمي»، مع تباطؤ معدلات التضخم، إلى جانب إجراءات «دعم الدول ذات الدخل المنخفض في أزمات الديون»، وتحسين «الدعم المالي للعمل المناخي». وفي وقت يواجه فيه ما يقرب من ٨٠ دولة حول العالم خطر أو معاناة من أزمات ديون؛ أشار «أندريس أراوز»، و«إيفانا لالوفيتش»، من «مركز الأبحاث الاقتصادية والسياسات»، إلى أن صندوق النقد الدولي، يظل «حاسمًا لجعل تخفيف الديون ممكنًا على المدى القصير». ومع ذلك، فإن تحذير «البنك الدولي»، من أن الحد من الفقر العالمي قد «توقف تقريبًا»، وإن ٧,٣٪ من السكان في العالم من المتوقع أن يعيشوا في فقر مدقع بنهاية العقد الحالي، يُضعف مصداقيتهما حول التنمية والنمو الاقتصادي.

وحول التحديات الحالية التي تواجه المؤسستين الماليتين الدوليتين؛ أوضح «أراوز»، أن «الصندوق الدولي»، قد انحرف عن دوره الأصلي الذي كان يرتكز على «مساعدة الدول المحتاجة»، ليصبح فعليًا في طليعة «مجموعة الدائنين»، و«الحارس» للمصالح المالية للمقرضين الدوليين، موضحا أن العديد من الدول التي تلجأ إليه للحصول على قروض، تواجه «رسومًا إضافية»، تجبرها على دفع «معدلات فائدة أعلى بكثير من المعلن». ورغم الضغوط التي مارسها اقتصاديون عليه لإصلاح هذه الرسوم، فإن تلك التعديلات «لم تكن كافية»، ما يعني أن الدول المثقلة بالديون لا تزال تتحمل عبئًا ماليًا كبيرًا، يشكل عائقًا أمام تحقيق التنمية المستدامة.

أما بالنسبة إلى البنك الدولي، فقد رأى «بول كولير»، من «جامعة أكسفورد»، أنه «فشل في مهامه، في ضوء زيادة الفقر العالمي –الذي يُقاس بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ٢,١٥ دولار في اليوم– بشكل مستمر»، مشيرًا إلى أن خياره السابق كان متوجها نحو «تحقيق التنمية الاقتصادية، وتقليل الفجوة في مستويات الدخل»؛ لكنه الآن «يحتاج إلى إعادة هيكلة» لاستعادة مصداقيته الدولية.

وفيما يخص هاتين المنظمتين، أوضحت صحيفة «فايننشال تايمز»، أن هيمنة قوى التصويت فيهما ما زالت تميل لصالح الغرب، مما يضعف مصداقيتهما كمنظمات تدعي تمثيل الصوت العالمي بشكل عادل. ومع ذلك، أشارت إلى أنهما أصبحتا حاليا أكثر أهمية من أي وقت مضى؛ بسبب الضغوط العالمية المتزايدة التي تواجههما، مشيرة إلى الدور الحاسم للتعاون العالمي لضمان نجاح جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وضرورة «تكيف» المنظمتين مع الأوضاع الاقتصادية الحالية المتدهورة، حيث لا توجد أي مؤسسة أخرى تستطيع منافستهما من حيث رأس المال والخبرة والدعم على المستوى العالمي.

على العموم، يمكن القول إن الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية التي تعيشها الساحة العالمية تعكس «تحولًا ملحوظًا»، في موازين القوى الدولية. ففي حين تسعى «البريكس»، إلى إنشاء نظام مالي عالمي بديل عن الهيمنة الغربية، لا تزال المؤسسات المالية التقليدية تكافح لمواجهة تحديات الديون العالمية والاستقرار الاقتصادي. وعليه، يبقى السؤال المهم حول مدى قدرة «بريكس»، على تحقيق هذه الطموحات، فيما تظل هذه المؤسسات «محورية»، لكن عليها التكيف مع المتغيرات العالمية لضمان استمرارية تأثيرها في الساحة الدولية.

ملامح العمل الوطني في المرحلة القادمة

بقلم:
د. نبيل العسومي

كان في الخطاب الملكي السامي في افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي السادس لمجلسي النواب والشورى كثير من الدلالات المهمة سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الأمني أو على صعيد المجتمع البحريني حيث حظي هذا الخطاب السامي بإشادة واسعة بين أعضاء المجلسين أو من المجتمع السياسي والإعلامي الوطني وذلك لما يحمله هذا الخطاب السامي من معان وتوجيهات تشكل خارطة طريق وطنية للعمل السياسي التنموي.

الخطاب الملكي السامي غطى كل المجالات بما في ذلك ما يتعلق بالتجربة الديمقراطية السياسية التعددية في مملكة البحرين والتي تدعو إلى الفخر والاعتزاز وإن استمرار ديمومتها يشكل مكسبا وطنيا بالغ الأهمية وأهم ركائز السياسة التنموية في مملكة البحرين.

كما حظي الجانب التنموي والاقتصادي باهتمام كبير في هذه الكلمة السامية بتأكيد أن المواطن البحريني سيظل هو محور التنمية في البحرين وأن الحكومة الرشيدة بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه تقود دفة التنمية من خلال المشروعات التنموية العديدة ومن خلال ضبط الإنفاق وتحقيق التوازن المالي كصمام أمان للوضع المالي للبحرين والحرص في نفس الوقت على ضمان أمن واستقرار المواطن البحريني والاهتمام بمعيشته وهذا ما تجسد في الكلمة بتأكيد استكمال تنفيذ الخطة الاقتصادية للبحرين ٢٠ – ٣٠ والاستعداد للخطة القادمة ٣٠ –٥٠ ضمن أفق تنموي قائم على التحسب للمستقبل وتسخير كل الموارد والطاقات لخدمة التنمية في وطننا العزيز وتنمية الإنسان البحريني والاستجابة لمتطلباته المعيشية والارتقاء بوضعه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وجعل البحريني في جميع الأحوال الخيار الأفضل.

ومن الجوانب المهمة في الخطاب السامي ما يتعلق بتعزيز التعاون والتواصل الدائمين بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحقيق تطلعات الموطنين والاستجابة إلى متطلباتهم لتحقيق النمو، والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمني.

كما تناول هذ الخطاب العديد من جوانب الاهتمام بقضايا الشباب والمرأة والتعليم والرياضة وغيرها من الجوانب التي غطتها الكلمة السامية واختصرت المفاهيم والرؤى التطويرية التي تأتي ضمن استكمال المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المعظم وللتوجيهات السامية لانطلاق مسيرة العمل لكل السلطات والمؤسسات في مملكة البحرين وفي مقدمتها السلطة التشريعية التي تحتل مركزا مهما ودورا كبيرا في الجانب التشريعي كما في الجانب الرقابي مما يعزز التجربة الديمقراطية البحرينية رغم كل الظروف المحيطة وذلك لأن جلالة الملك حريص كل الحرص على الدعم الكامل لعمل السلطة التشريعية ومتابعته الكريمة للأدوار والفصول التشريعية وإعطائه الأهمية الكبرى لهذه السلطة من بداية تأسيسها قبل ٢٢ سنة كاملة أي إنها بدأت تدخل مرحلة النضج والتطور للحفاظ على التوازنات الكبرى للمجتمع والاقتصاد والأمن وهذا في حد ذاته مكسب كبير يعزز بقاء هذه السلطة وتطورها لتكون على الدوام جزءا لا يتجزأ من المشهد السياسي الاقتصادي الاجتماعي لمملكة البحرين حيث نجحت الدولة والمجتمع في إثبات أن هذا الشكل من السلطة التشريعية هو الشكل الملائم لوضع مملكة البحرين واستقرارها وتحقيق الشراكة المجمعية والسياسية.

إن جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية ولغة الأرقام شاهد على حجم الإنجازات التي تحققت في البحرين بما في ذلك إنجازات السلطة التشريعية خلال الأدوار التشريعية الماضية بالشراكة والتعاون مع السلطة التنفيذية لتحقيق المزيد من المكتسبات للمواطن وما زال المجتمع يعلق المزيد من الآمال على السلطتين لتحقيق المزيد من الإنجازات وضمان الاستقرار والتعاون الذي يحقق للبحرين المزيد من النهوض الحضاري في ظل القيادة الحكيمة لجلالة الملك المعظم.

كذلك، فقد حظي موضوع الهوية الوطنية البحرينية باهتمام جلالة الملك المعظم لما لذلك من تأثير في وحدة المجتمع البحريني ووحدة الكلمة بين أبنائه فقد حرص جلالته على التوجيه بأهمية تعزيز هذه الهوية في ظل الأوضاع العالمية والتحولات التي يشهدها عالم اليوم في ظل العولمة والثورة الرقمية مما يستوجب بذل المزيد من الجهود لإعطاء هذه المسألة أهمية كبرى على كل الأصعدة في مجالات التعليم والثقافة والإعلام.

إن هذه الكلمة السامية لجلالة الملك تعد بمثابة برنامج عمل للسلطات معا ويجب أن يعمل بها الجميع بالتعاون والتضامن والشراكة لتعزيز التجربة الديمقراطية والهوية الوطنية وحماية الأمن الوطني والحفاظ على الإنجازات والمكتسبات التي تحققت وإضافة المزيد والمزيد إليها.

الذكاء الاصطناعي ومصير الوظائف التقليدية

بقلم:
صدقي أبوظهير ○

في السنوات الأخيرة، شهدنا تغيرات جذرية في مفهوم الوظيفة التقليدية، خاصة مع انتشار التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات. ومن بين أكثر الآراء إثارة للجدل كانت تصريحات رايان روسلانسكي، مالك منصة لينكد إن، الذي أكد أن «الوظيفة» بصيغتها الحالية لن تستمر، وأن العالم يتجه نحو نموذج جديد للعمل يعتمد على المهارات والتعاقدات المرنة.

الخلفية.. ما الذي يدعو إلى انتهاء الوظيفة؟

لطالما كانت «الوظيفة» محور حياة الأفراد وأساس استقرارهم المالي والاجتماعي، فهي توفر لهم الأمان المالي والإطار التنظيمي للحياة اليومية. ولكن مع التطورات التكنولوجية والاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي والتحليلات الضخمة، بدأ هذا النموذج بالتحول، حيث أصبح التركيز على الكفاءة والإنتاجية بدلاً من التقيد بساعات العمل والمهام المحددة.

وما يزيد من مصداقية هذه التصريحات هو التحولات التي نشهدها في سوق العمل، حيث أصبحت الشركات تعتمد على الكفاءات المرنة، والمواهب المستقلة (freelancers)، والمشاريع الصغيرة التي يتم تنفيذها بشكل مؤقت بناءً على حاجة الشركات، بدلاً من تعيين موظفين دائمين.

الركائز الأساسية لهذا التنبؤ:

يرى رايان روسلانسكي أن الأسباب التي تقود إلى انتهاء مفهوم الوظيفة التقليدية تكمن في:

الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي: حيث أصبح بالإمكان أتمتة العديد من المهام الروتينية والمتكررة، مما يقلل الحاجة إلى توظيف أفراد للقيام بها. وفقاً لدراسات متعددة، من المتوقع أن يحيل الذكاء الاصطناعي حوالي ٣٠٪ من الوظائف التقليدية إلى أنظمة مؤتمتة بحلول عام ٢٠٣٠.

المرونة في العمل: تزايد الطلب على المهنيين المستقلين والمتخصصين، حيث تشير إحصائيات إلى أن أكثر من ٤٠٪ من القوى العاملة في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يتجهون نحو العمل الحر بحلول نهاية عام ٢٠٢٥.

التركيز على المهارات بدلا من الوظائف: مع تطور الاقتصاد العالمي، باتت الشركات تبحث عن مهارات متخصصة أكثر من الشهادات الأكاديمية أو الوظائف التقليدية. بحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٢٣، فإن ٥٠٪ من المهارات المطلوبة في سوق العمل ستتغير خلال السنوات الخمس المقبلة.

رواتب المهن المرتبطة بالذكاء الاصطناعي

لقد بات من الواضح أن المهن المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي تزداد أهمية في سوق العمل، حيث تتراوح متوسط الرواتب في مجالات تطوير الذكاء الاصطناعي بين ٨٠,٠٠٠ و١٢٠,٠٠٠ دولار سنوياً في الدول المتقدمة، مما يدل على قيمة هذا المجال. في منطقتنا العربية، سيكون التخصص في هذه المجالات ميزة تنافسية كبيرة، نظرًا إلى قلة من يتقنها، مما يفتح آفاقاً واعدة لمن يستثمر في تعلمها.

إحصائيات مهمة:

النمو في استخدام الذكاء الاصطناعي في سوق العمل: وفقاً لتقرير صادر عن Forbes، فإن ٦٧٪ من الشركات تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحديد الاحتياجات التوظيفية، مما يزيد من أهمية معرفة هذه التقنيات.

الطلب على مهارات الذكاء الاصطناعي: تشير تقارير LinkedIn إلى أن الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي هما من بين أسرع المهارات نمواً في العالم، مما يعزز فرص الخريجين في الحصول على وظائف متخصصة برواتب مغرية.

الفرص الجديدة: عصر المهارات والاقتصاد التعاقدي

قد يرى البعض في هذه التحولات تهديداً لاستقرارهم الوظيفي، ولكنها في الواقع تفتح آفاقاً جديدة للذين يسعون إلى تطوير أنفسهم والتكيف مع الاقتصاد الرقمي. الانتقال من الوظيفة التقليدية إلى العمل بناءً على المهارات يتيح فرصاً لتحقيق دخل أكبر، ومرونة في اختيار المشاريع، وإمكانية العمل مع شركات كبرى دون الالتزام بقيود التوظيف.

كما يشجع هذا النموذج الجديد على ريادة الأعمال والابتكار، حيث يمكن للفرد استغلال مهاراته ومعرفته إنشاء مشاريع صغيرة، أو تقديم خدمات لشركات متعددة في آن واحد، دون التقيد بوظيفة دائمة.

وفيما يتعلق بالتحديات المقبلة، فإنه على الرغم من الفرص، يواجه الأفراد تحديات جديدة تتطلب استعداداً مختلفاً، منها ضرورة تطوير المهارات بشكل مستمر لمواكبة التغيرات التكنولوجية.

والقدرة على إدارة الوقت والمشاريع من دون الاعتماد على إرشادات وظيفية محددة.

وتعزيز العلامة الشخصية (Personal Branding) لتسويق الذات وجذب الفرص المناسبة.

ختامًا، يمكن القول إن العالم يتجه نحو نهاية عصر الوظائف التقليدية كما نعرفها، وهذا لا يعني انتهاء العمل بحد ذاته، بل تغييره نحو نموذج أكثر مرونة يعتمد على الكفاءة والقدرة على التكيف. ومن الضروري أن يتأقلم الأفراد والشركات مع هذه التحولات للحفاظ على قدرتهم التنافسية في سوق العمل المتغير.

إن تصريحات رايان روسلانسكي تمثل تنبيها لمستقبل لا يمكن تجنبه، ولا بد من التحضير لهذا المستقبل عبر الاستثمار في المهارات، وتبني المرونة في طرق العمل، لتحقيق التوازن بين الإبداع والإنتاجية. باتباع هذه الاستراتيجيات، يمكنك ليس فقط تعزيز معرفتك الأكاديمية ولكن أيضا تطوير مهارات تجعلك جاهزاً لمتطلبات سوق العمل، وتكون قادراً على تحقيق النجاح والاستثمار في مستقبلك.

○ باحث ومستشار بالإعلام والتسويق الرقمي

التربية البيئية: نحو بناء جيل بحريني واعٍ بمتطلبات الاستدامة

بقلم:
د. فاطمة ناصر ○

وفقًا لمنظمة اليونسكو في إعلان تبليسي ١٩٧٨م، «فإن التربية البيئية هي عملية تعلم تهدف إلى زيادة معرفة الناس ووعيهم حول البيئة والتحديات المرتبطة بها وتسهم في تطوير المهارات والخبرات اللازمة لمواجهة التحديات وتعزز المواقف والدوافع والالتزامات على اتخاذ قرارات مستنيرة واتخاذ إجراءات مسؤولة، وتعزيز التربية البيئية وترسيخها وتكييفها لغاية تحقيق التنمية المستدامة وأهمية زيادة الوعي العام وتمكين الثقافة البيئية من أجل المحافظة على أمن الحياة واستدامة مواردها، وإعادة تكييف التربية البيئية بروح جديدة، وتوجيه التّعليم نحو التنمية المستدامة، وتطوير البرامج التدريسية وتنشيطها، وزيادة الوعي العام في مختلف الفئات الاجتماعي».

نلاحظ جميعًا أن هناك اهتماما واضحا ومتزايدا في الوقت الحاضر في العالم بشكل عام وفي مملكة البحرين بشكل خاص حول ما يتعلق بالبيئة وأهداف التنمية المستدامة التي تنادي بضرورة العمل على تلبية الحاجات البشرية الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية دون المساس بسلامة الموارد البيئية أو ما يطلق عليها حديثًا (البصمة البيئية) التي عدّت مؤشرًا لقياس تأثير أي منطقة على وجه الأرض وأنظمتها الطبيعية ومدى قدرة الأرض على تجديد الموارد الطبيعية مستقبَلا، ليستفيد منها أجيال الحاضر والمستقبل معًا، وتعدُ من الموضوعات المستجدة ذات الصلة الوثيقة بالعلوم الطبيعية والاجتماعية التي تركز على الصورة التكاملية تجاه محيطنا الذي نعيش فيه ونتأثر بالمشكلات البيئية المهددة لجودة حياتنا.

إن الضغوطات المتزايدة على الموارد البيئية كان لها الدور الكبير في ظهور عدة مشكلات بيئية واقعية لها أثر ملموس، ساهمت في تراجع صحة البيئة وسلامتها؛ لذا فقد برزت الحاجة الملحة إلى وضع استراتيجيات التربية البيئية المبنية وفق رؤى تربوية مدروسة؛ وذلك بهدف السعي للتوازن بين أبعاد التنمية المستدامة واستدامة الموارد الطبيعية والاقتصادية واكتساب الفرد المعارف والمهارات الأساسية التي يمكن توظيفها لتحقيق الرخاء الاقتصادي والثقافي والإنساني في وطنه، وأساسًا فإن البيئة لها دور كبير في تلبية متطلبات الفرد باعتباره المكون الأساسي فيها والمستفيد من صحتها وسلامتها ؛ لذا لابد أن يعي ويفهم حقيقة البيئة وأنظمتها المتكاملة التي لا يمكن فصلها وتجزئتها من حيث النظام الشامل والمتكامل بين جميع المكونات سواء الثقافية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواه، وحتى يتمكن الفرد من إدراك هذه الحقيقة منذ نشأته الأولى، فإنه يحتاج إلى المزيد من التوعية والتثقيف وبرمجة العقل الداخلي بضرورة اعتبار البيئة جزءًا مهما كالقلب النابض في أجسامنا، وبذلك تتغير أفكاره وتوجهاته والنهج الذي يسير عليه، ويتبعه الترجمة السلوكية في التعامل مع مقدرات الطبيعة والإحساس بالانتماء لكل قطرة ماء وذرة تراب ونسمة هواء، مكتسبًا بذلك أسس ومبادئ التربية البيئية الفاعلة.

تعد التربية البيئية أسرع السبل للمحافظة على البيئة وصيانتها، لذا فقد لجأت كثير من الدول ومن ضمنها مملكة البحرين إلى دمج التعليم البيئي تدريجيًا وتثقيف الأجيال وتوعيتهم للقضايا المؤثرة بالبيئة لتصل إلى أبنائنا بشكل صحيح ومستدام، وانطلاقًا من تفعيل المشاركة المجتمعية قدر الإمكان، بهدف الوصول إلى التعاون المنتج مع الجهات الرسمية التي شرعت وأقرت العديد من القوانين والتشريعات لحماية البيئة وصيانتها، والأجمل حين نستمع إلى أجدادنا وهم يتحدثون عن مسيرة حياتهم قديمًا وكيفية استعدادهم لمواسم الزرع والصيد والغوص بكل فرح وسرور في بيئة شعروا معها بالانتماء والأمن؛ لذا فالواجب علينا أن نعمل على إحياء شعور وانتماء الأجداد تجاه بيئتنا وتوريثها لأجيالنا ليشعروا أن مجتمعهم وبيئتهم وما يوجد فيها مثل بيوتهم الذي يسكنون فيها، ليحافظوا على مواردها ويتحفزوا لاحترامها والبحث عن أنماط حياتية أفضل تقلل من كلفة تلوث للبيئة، حتى ينمو لديهم الحب الكبير تجاه أرض الوطن الأم وتقوية هذا الإحساس تماشيًا مع التسارع الكبير في وتيرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العالم. لقد تبلورت فكرة التربية البيئية إلى حد كبير لدى كثير من المجتمعات التي اجتهدت لوضع تصوّر واضح لتخفيف حدة التهديدات البيئية الراهنة والمستقبلية، وإبراز دور التربية والوعي البيئي للمساهمة في إيجاد حلول جذرية لمواجهتها، وذلك عن طريق ترجمتها ودمجها في جميع قنوات ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بتنشئة الأجيال، وذلك لتحقيق الأهداف المرسومة للتربية البيئية وتناولها بالبحث والتحليل من كل الجوانب، مع أهمية الأخذ بالأفكار الخلاقة والإنتاجات الإبداعية المناسبة والواقعية القابلة للقياس والتحقيق، والتي تخدم أهداف التربية البيئية في مجتمعنا حيث يمكننا تحويلها لممارسات حقيقة مرسومة على أرض الواقع لترسخ بذلك الأسس السليمة للتعامل مع البيئة في نفوس أجيالنا تتحول إلى سلوك مستدام نابع من مسؤوليتهم الذاتية تجاه بيئتهم.

تعد التربية البيئية جزءًا أساسيًا من استراتيجية التنمية المستدامة في المملكة؛ لذا فإن حلقة الوصل بين الأفراد والمجتمع هي عمليات التعليم بجميع أنماطها خاصة التعليم النظامي، والمتمثل في الرؤية الاستراتيجية التعليمية للمملكة، الذي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم حيث تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الوعي البيئي لدى الأجيال الناشئة، باعتبار التعليم أداة أساسية في بناء مجتمع مستدام قادر على حماية البيئة وتحقيق التوازن بين احتياجات البشر والموارد الطبيعية، إن الجهود المبذولة في هذا المجال تسهم بشكل كبير في تشكيل سلوكيات الطلاب وتعزيز قيم الاستدامة. وفيما يلي نستعرض أهم الأدوار التي تقوم بها وزارة التربية في تعزيز التربية البيئية، وأهمها إدماج مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة في المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية انطلاقًا من تقديم محتوى تعليمي يركز على القضايا البيئية، مثل التغير المناخي والتنوع البيولوجي والتلوث، يتمكن الطلاب من فهم التحديات البيئية التي تواجه كوكبنا. إلى جانب تنظيم فعاليات وورش عمل تتعلق بالبيئة، مثل أيام البيئة ومسابقات المشروعات البيئية. وهذه الأنشطة تشجع الطلاب على المشاركة الفعالة، مما يساعدهم على تطبيق المفاهيم البيئية بشكل عملي. كما تعزز هذه الفعاليات من روح التعاون والعمل الجماعي بين الطلاب، والعمل كذلك على تدريب المعلمين ليكونوا سفراء للوعي البيئي في مدارسهم وفصولهم الدراسية.

من خلال برامج تدريبية متخصصة، يمكن للمعلمين أن يتعلموا كيفية تدريس الموضوعات البيئية بفعالية وكيفية تشجيع الطلاب على المشاركة في الأنشطة البيئية. إن مملكة البحرين تبذل جهودًا بارزة في مجال التربية البيئية، وتدعم العديد من البرامج والمبادرات البيئية الرامية إلى تعزيز الوعي بالممارسات البيئية، وتركز على زيادة الوعي البيئي وتعزيز الاستدامة في المجتمع، وعلى غرار البرامج المتميزة مبادرة فضاء «استديو ٢٤٤» المشتركة بين المجلس الأعلى للبيئة وهيئة البحرين للثقافة والآثار، إذ يُعد هذا الفضاء بمنزلة مركز للثقافة والفنون والمعرفة نتيجة لاحتوائه مجموعة واسعة من الأنشطة والبرامج التي تجذب الجمهور، وبرنامج «روّاد البيئة في البحرين» الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، وجهود مملكة البحرين لمواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ ومع استمرار هذه الجهود الوطنية، يمكن أن نأمل في تحقيق تأثير إيجابي على البيئة وتحسين جودة وسلامة الحياة للأجيال القادمة.

○ دكتوراه الفلسفة في الدراسات البيئية وآليات التنمية المستدامة.